أوراق في السياسات التنموية

همام مسكوني *: (73) وثيقة تنموية أعدت للعراق منذ عام 2003، لكن أين التنفيذ والمخرجات وتقييمات الأثر؟

منذ عام 2003، أعدت للعراق (73) وثيقة سياسة وإستراتيجية وخطة تنمية وخارطة طريق ومخطط أساسي وبرنامج حكومي، على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية والقطاعية. وقد أوردت في أدناه ثبتا بهذه الوثائق، مرتبة على وفق العام الذي أنجزت أو أقرت فيه.

شملت هذه الوثائق أغلب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية والأمنية والبنية التحتية والحوكمة، وأعدت كلها، باستثناء البرنامج الحكومي 2014 - 2018، خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022، المنهاج الحكومي 2018 - 2022، البرنامج الحكومي 2018 - 2022، البرنامج الحكومي 2020 والورقة البيضاء 2020، من قبل منظمات دولية أحادية الطرف أو متعددة الأطراف، أما بالكامل أو بمساهمة متواضعة أو محدودة من الأطراف الحكومية المعنية. وهذا الثبت يضم الوثائق التي تسنى لي الاطلاع عليها، وقد ساهمت في إعداد البعض منها، وأظن أن هنالك غيرها لا علم لي به أو أعد وأقر بعيدا عن نطاق الاطلاع العام.

توزعت هذه الوثائق على النحو الآتي:

1. وطنية (50 وثيقة)
   - أ. وطنية شاملة (7 وثائق)
   - ب. وطنية قطاعية (38 وثيقة)
     - (1) البنية التحتية (الكهرباء والنقل)، (8 وثائق)
     - (2) الخدمات العمومية (مياه الشرب، الصرف الصحي، التربية والتعليم العالي، الصحة، الخدمات البلدية، الإسكان)، (10 وثائق)
     - (3) التنمية الاجتماعية (مكافحة الفقر، تمكين النساء، المهجرون، المعاقون، الطفولة، التغذية، الخدمات الإنسانية)، (9 وثيقة)
     - (4) الأراضي والموارد المائية والبيئة، (3 وثائق)

(5) التنمية الاقتصادية (الصناعة، النفط، القطاع الخاص)، (3 وثائق)
(6) الحوكمة (مكافحة الفساد، تحديث القطاع العام، الأمن)، (5 وثائق)

ج. برنامج حكومي، (5 وثائق)

2. إقليمية (إقليم كردستان) (8 وثائق)
أ. إقليمية شاملة، (3 وثائق)
ب. إقليمية قطاعية، (5 وثائق)
(1) الخدمات العمومية (مياه الشرب، الصرف الصحي، التربية والتعليم العالي، الخدمات البلدية)، (وثيقتان)
(2) التنمية الاجتماعية (المهجرون، الطفولة)، (وثيقة واحدة)
(3) التنمية الاقتصادية (القطاع الخاص)، (وثيقة واحدة)
(4) الحوكمة (تحديث القطاع العام)، (وثيقة واحدة)

3. محلية (كل المحافظات الـ 18باستثناء نينوى، صلاح الدين، ديالى)، (17 وثيقة)
أ. محلية شاملة، (11 وثيقة)
ب. محلية قطاعية (6 وثائق)
(1) الخدمات العمومية (مياه الشرب، الصرف الصحي، الخدمات البلدية) (5 وثائق)
(2) التنمية الاقتصادية (القطاع الخاص)، (وثيقة واحدة)

ولا بد من أن أبين أن اثنتين من الوثائق القطاعية تكرر إدراجهما في التصنيف المبين في أعلاه لآنهما استهدفتا أكثر من قطاع. فالإستراتيجية الوطنية العراقية المتكاملة للطاقة تكرر إدراجها تحت 1 - ب (1) و1 - ب (5) لأنها استهدفت قطاعي الكهرباء والنفط. وكذا الأمر بالنسبة لـ "إستراتيجيتي تطوير القطاع الخاص وإصلاح الخدمة المدنية في إقليم كردستان" التي تكرر إدراجها تحت 2 - ب (3) و2 - ب (4).

يبدو من استعراض موضوعات تلك الوثائق قطاعيا أن التوجه كان في البداية نحو البنية التحتية، لاسيما قطاع الكهرباء، وقطاع مياه الشرب والصرف الصحي، ليتحول بعدئذ نحو قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والتنمية الاقتصادية. لكن بعد عام 2014، وبسبب أزمة النزوح والتهجير، تحول التركيز الخدمات الإغاثية والإنسانية. أما التنمية المحلية الشاملة والقطاعية فظلت محط الاهتمام على مدى السنوات 2005 - 2017.

بهذا العدد من وثائق السياسات ولإستراتيجيات وخطط التنمية وخرائط الطرق والمخططات الأساسية والبرامج الحكومية، الوطنية والإقليمية والمحلية والقطاعية، أكاد أجزم أن العراق حقق رقما قياسيا بز به كل الدول النامية.

ولنتحدث بالأمثلة والأرقام... (7) وثائق استهدفت، كلا أو جزءا، قطاع الكهرباء بين عامي 2003 و2015... (9) وثائق استهدفت قطاع مياه الشرب والصرف الصحي، وطنيا ومحليا بين عامي 2005 و2011... استراتيجيتان لتخفيف الفقر... خارطة طريق وسياسة وطنيتان لقطاع الصحة... (4) إستراتيجيات تنمية محلية وحضرية وقطاعية لمحافظة البصرة... الخ.

هذا عدا إستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، وعددها (5) والبرامج الحكومية، وعددها (5) أيضا التي تناولت تلك القطاعات بنحو عام.

لماذا التكرار وتداخل الأطر الزمنية للعديد من تلك الوثائق؟ أرى أن هنالك أسباب عديدة لذلك، أبرزها:

1. انعدام أو سوء التنسيق، رغم أن هذا الدور كان يفترض أن تتولاه الهيئة الإستراتيجية العراقية لإعادة الإعمار (ISRB)[1] والمرفق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRFFI)[2] بقسميه: صندوق الأمم المتحدة لتنمية العراق (UNDG)[3] وصندوق ائتمان العراق لدى البنك الدولي (WB - ITF)[4] ومنظومة المجموعات القطاعية للأمم المتحدة (UN Cluster System) التي شكلت عام 2004، والتي حل محلها فريق الأمم المتحدة القطري (UNCT) منذ عام 2009. فضلا عن ذلك، ورغم أن ذراع إعادة إعمار العراق في بعثة الولايات المتحدة الأميركية، بدءا بمكتب المشاريع والتعاقد (PCO) ثم مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)[5] وفرق إعادة الإعمار في المحافظات (PRTs)[6]، كانت ممثلة في الهياكل التنسيقية هذه، إلا إنها قلما كانت تنسق أو تطلع الآخرين على خططها ومشاريعها وأنشطتها. واستمر سوء التنسيق أو انعدامه عقب حل الهيئة الإستراتيجية العراقية لإعادة الإعمار في أواخر عام 2009 ونقل واجباتها ومسؤولياتها إلى وزارة التخطيط. فقد عمد شركاء التنمية من دول ومنظمات دولية إلى تجاهل وزارة التخطيط والتنسيق مباشرة مع أطراف حكومية أخرى، وتحديدا هيئة المستشارين في مكتب رئيس مجلس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء وعدد من الوزارات والهيئات المستقلة وإقليم كردستان وحتى المحافظات. وهذا التوجه أربك التخطيط والتنسيق، رغم محدوديتهما.
2. إغفال أو إهمال ما أعد سابقا من وثائق بدلا من البناء عليه، أما بسبب فقدان الذاكرة المؤسساتية، سواء لدى الأطراف الحكومية أو لدى الدول والمنظمات الدولية، نتيجة التغيرات المتكررة في هيكليات وآليات التنسيق والملاكات المعنية، أو بسبب تغير الظروف والتوجهات، أو حتى لاعتبارات مزاجية! وينطبق ذلك تحديدا على

[1] شكلت الهيئة الإستراتيجية العراقية لإعادة الإعمار Iraqi Strategic Review Board بموجب القسم 1 من نظام "مساعدات المانحين الدوليين" رقم 7 لسنة 2003 الذي أصدرته السلطة الائتلافية المؤقتة في 5 كانون الأول 2003 وحلت عقب إقرار قانون وزارة التخطيط ذي العدد 27 لسنة 2009.

[2] استحدث المرفق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق International Funding Facility for the Reconstruction of Iraq عقب مؤتمر المتنحين الدوليين لإعادة إعمار العراق الذي عقد في مدريد، إسبانيا في تشرين الأول 2003.

[3] أودع في صندوق الأمم المتحدة لتنمية العراق United Nations Development Grant في البداية ما يزيد عن مليار دولار من منح الدول والمنظمات الدولية.

[4] أودع في صندوق ائتمان العراق لدى البنك الدولي World Bank Iraq Trust Fund نحو 500 مليون دولار من منح الدول والمنظمات الدولية.

[5] كان مكتب المشاريع والتعاقد Project and Contracting Office مرتبطا بوزارة الدفاع الأميركية. وفي أواخر عام 2005، حل مكتب المشاريع والتعاقد ونقلت مهامه ومسؤولياته والتزاماته إلى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق Iraq Reconstruction Management Office الذي ارتبط بوزارة الخارجية الأميركية.

[6] شكلت فرق إعادة الإعمار في المحافظات Provincial Reconstruction Teams في كل المحافظات الـ 18 في أواخر عام 2005، وارتبطت كلها بوزارة الخارجية الأميركية عدا فريقي إعادة الإعمار في محافظتي ميسان والبصرة الذين ارتبطا بوزارة الخارجية البريطانية. وتشكلت فرق إدارة الإعمار هذه من ممثلين عن وزارتي الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ودائرة التنمية الدولية البريطانية فضلا عن ممثلين عن القيادات العسكرية المحلية. وبخلاف ما تشير إليه التسمية، كان لفرق إعادة الإعمار مهمات في السياسة المحلية ومكافحة الإرهاب فضلا عن إعادة الإعمار والتنمية المحلية وظلت فاعلة حتى انسحاب القوات الأميركية والبريطانية عام 2011.

بعض المنظمات الدولية الفاعلة في العراق التي لجأت مرات إلى "إعادة اختراع العجلة" وإهمال ما أنجز سابقا والبدء من جديد!

3. تدهور القدرات المؤسسية والفردية للأطراف الحكومية وتغير القيادات الإدارية وغياب الرؤى والتوجهات الإستراتيجية وتغير الأولويات والتخبط في التخطيط.
4. التغيرات السريعة في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والأمنية والأزمات المتتابعة والزيادة المفرطة في عدد السكان والتهجير والفصل الطائفي الذين غيرا، إلى حد ما، الخارطة السكانية.

لكن السؤالين الأكثر أهمية هما: هل نفذ ما جاءت به تلك الوثائق أو حتى جزء بسيط منه؟ وأين مؤشرات التطبيق وتقييم الأثر؟ على قدر معرفتي، أكاد أجزم أن إجابة هذين السؤالين ستكون أن ما أنجز لا يكاد يذكر ولا أثر له. وأبرز أسباب هذا الإخفاق، والذي لمسته من التعامل المباشر مع الأطراف الحكومية المعنية، يكمن في افتقاد تلك الأطراف إلى "الإحساس بـتملك" (sense of ownership) تلك الوثائق. فأغلب تلك الوثائق أعدها خبراء واستشاريون من غير العراقيين لا يتوفرون على معرفة كافية بظروف العراق وأوضاعه وتحدياته، وبعضهم لا يعرف العراق مطلقا ولم يزره يوما. أما مساهمة العراقيين المعنيين فاقتصرت غالبا على توفير المعطيات والأوراق الأساسية اللازمة لإعداد تلكم الوثائق، لاسيما المعلومات الإحصائية والفنية والمالية والأطر القانونية والتنظيمية، بدون المساهمة الفعلية في الصياغة والإعداد وحتى في التخطيط للمؤازرة advocation وتعبئة الموارد. والنتيجة غالبا ما تكون وثائق "غريبة" عن المستفيدين منها. يضاف إلى ذلك تدهور القدرات المؤسسية والفردية وسوء الإدارة والصراعات السياسية وغياب المسائلة. أيضا، أتسم بعض من تلك الوثائق بمستوى عال من التعقيد لا يتناسب وأوضاع العراق واحتياجاته والقدرات والإمكانيات المتاحة. وأغلب تلك الوثائق، لاسيما في الفترة لغاية عام 2011، أعدت باللغة الإنكليزية فقط مما حد من إمكانية الانتفاع منها.

ورغم أن هذه المشكلات والتحديات لازالت مستمرة، هنالك أدلة لا باس بها على أن وزارة التخطيط بدأ تستعيد دورها في قيادة التخطيط التنموي وفي توجيه وتنسيق ومراقبة وتقييم البرامج والأنشطة التنموية للدول والمنظمات الدولية في العراق، لكن الشوط لازال طويلا والتحديات جسيمة.

سؤال أخير: رغم تعدد الوثائق وتكرارها، فإن قطاعات حيوية بقيت بدون سياسات أو إستراتيجيات أو خطط... وهاكم مثلا قطاعات الاقتصاد الكلي، الزراعة، الثروة المعدنية، والسياحة. فهل أن الأطراف الحكومية المعنية تجاهلت تلك القطاعات أم أنها حاولت طلب المساعدة لكن شركاء التنمية الدوليون امتنعوا؟ ما وجدت إجابة!

ختاما، أتطلع إلى أن تكون هذه المساهمة المتواضعة منطلقا لحوار يشارك فيه المعنيون بالشأن التنموي في العراق في كل مجالاته من الزملاء الأعزاء والأطراف الحكومية وربما الشركاء الدوليين. ولهذا الغرض، فقد أعددت نسخة إنكليزية من هذه المساهمة لعل هؤلاء الشركاء الدوليين يطلعون ويستجيبون. فقد كلف إعداد هذه الوثائق، في تقديري، ما لا يقل عن 150 - 200 مليون دولار، قدمت الدول والمنظمات الدولية المعنية بإعادة إعمار العراق الجزء الأعظم منها (نحو 95%) بشكل منح، لكن المخرجات والتأثيرات، إن وجدت، غير معروفة وغير محددة. لذا، فالمسألة بحاجة إلى وقفة وإعادة نظر وتقييم شامل بقيادة وزارة التخطيط باعتبارها الجهة الوطنية المركزية المعنية بإعداد السياسات والإستراتيجيات والخطط التنموية، وتنسيقها ومراقبة تنفيذها وتقييم أثارها فضلا عن الإشراف على برامج التعاون الدولي ومتابعة تنفيذها على وفق ما نصت عليه المادة - 2 من قانون وزارة التخطيط ذي العدد 19 لسنة 2009. وفي الوقت عينه، لا بد لشركاء العراق الدوليين في

أوراق في السياسات التنموية

إعادة الإعمار والتنمية أن يدركوا أن إعداد أية وثيقة من هذا القبيل، سواء كانت وطنية أو قطاعية أو إقليمية أو محلية لا بد أن يكون بالالتزام التام بولاية وزارة التخطيط ودورها في الشؤون التنموية كما حددها القانون ذي العدد 19 لسنة 2009.

ثبت بوثائق السياسات والإستراتيجيات والخطط وخرائط الطرق والمخططات الأساسية المعدة للعراق منذ عام 2003

1. التقييم المشترك لاحتياجات العراق، الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي، تشرين الأول 2003
2. المخطط الأساسي لقطاع الكهرباء في العراق، بيرنغ بوينت ونيكسانت، بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، تموز 2004.
3. المسح الأساسي لدعم قطاع الطاقة الكهربائية في جمهورية العراق، نيبون كوي المحدودة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، تموز 2004.
4. المخطط الأساسي الصغروي لتوفير مياه الشرب في محافظة البصرة، سي إج تو إم هيل وبارسونز، بتمويل من مكتب المشاريع والتعاقد - بعثة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق، كانون الثاني 2005.
5. الإستراتيجية العراقية لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي، وزارة البلديات والأشغال العامة، بمساعدة فنية وتمويل من مكتب المشاريع والتعاقد - بعثة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق، تموز 2005.
6. إستراتيجية التنمية الوطنية 2005 - 2007، مكتب المشاريع والتعاقد - بعثة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، تموز 2005.
7. المخطط الأساسي الصغروي وبرنامج الصرف الصحي لمدينة كربلاء، مكتب المشاريع والتعاقد - بعثة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق، آب 2006.
8. المخطط الأساسي الصغروي لتوفير مياه الشرب في محافظة كركوك، مكتب المشاريع والتعاقد - بعثة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق، آب 2006.
9. المخطط الأساسي الصغروي لتوفير مياه الشرب في محافظة النجف الأشرف، مكتب المشاريع والتعاقد - بعثة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق، آب 2006.
10. تحليل قطاع الإسكان وتوجهات سياسة الإسكان في العراق، بادكو المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - صندوق الأمم المتحدة لتنمية العراق، مؤسسة التمويل الدولية - مجموعة البنك الدولي ووزارة الإعمار والإسكان، 2006.
11. إستراتيجية الأمن الوطني العراقية 2007 - 2010، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس الأمن الوطني، 2007.
12. المخطط الأساسي للكهرباء في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشرين الثاني 2007.
13. إستراتيجية التنمية الإقليمية لمحافظة البصرة 2007 - 2009، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة المحلية لمحافظة البصرة، بتمويل من دائرة التنمية الدولية البريطانية، 2007.
14. إستراتيجية التنمية الوطنية 2007 - 2010، مكتب إعادة إعمار العراق - سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، آذار 2007.

أوراق في السياسات التنموية

15. إستراتيجية تنمية محافظة كربلاء المقدسة 2007 - 2012، مكتب إعادة إعمار العراق - سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق، 2007.
16. السياسة الوطنية العراقية بشان التهجير، المنظمة الدولية للهجرة ووزارة المهجرين والمهاجرين، تموز 2008.
17. قضايا وخيارات في تحديث القطاع العام في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة المستشارين - مكتب رئيس مجلس الوزراء، 2009.
18. المخطط الأساسي للطيران المدني العراقي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للطيران المدني، 2009.
19. الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، الأمم المتحدة، وزارة التخطيط ووزارة التخطيط - حكومة إقليم كردستان 2009.
20. سياسة مياه الشرب والصرف الصحي في البلديات، أعالي البحار للتنمية المستدامة ووزارة البلديات والأشغال العامة، بتمويل من البنك الدولي، 2009.
21. برنامج تنمية مدينة سامراء، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009.
22. خارطة طريق إعادة هيكلة الشركات العامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010.
23. الإستراتيجية الوطنية لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي، إم في للاستشارات ووزارة البلديات والأشغال العامة، بتمويل من البنك الدولي، 2010.
24. السياسة الوطنية العراقية للإسكان، رولاند بيرغر - استشاريون استراتيجيون وآيكوم للتنمية الدولية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الإعمار والإسكان، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة لتنمية العراق، 2010.
25. المخطط الأساسي للمياه والمجاري في محافظة بابل، لويس برغر، بتمويل من فرقة إقليم الخليج - فيلق المهندسين - جيش الولايات المتحدة الأمريكية ووزارة الخارجية - الولايات المتحدة الأمريكية، 2010.
26. المخطط الأساسي لكهرباء العراق، بارسونز برينكرهوف، بتمويل من ووزارة الخارجية - الولايات المتحدة الأمريكية، 2010.
27. خطة التنمية الوطنية 2020 - 2014، وزارة التخطيط، بمساعدة فنية وتمويل جزئي من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
28. الإستراتيجية الوطنية العراقية لدعم التعليم 2010 - 2014، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2010.
29. الإستراتيجية الوطنية العراقية لمكافحة الفساد 2010 - 2014، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة النزاهة، 2010.
30. خارطة طريق نحو النوعية: إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في إقليم كردستان العراق، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2010.
31. استراتيجية التنمية الإقليمية لإقليم كردستان 2012 0 2016، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط - إقليم كردستان، آذار 2011.
32. خارطة طريق قطاع المياه والصف الصحي، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ووزارة البلديات والأشغال العامة، أيلول 2011.

33. خارطة طريق قطاع التعليم في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للطفولة وهيئة المستشارين - مكتب رئيس مجلس الوزراء، كانون الأول 2011.
34. خارطة طريق قطاع الصحة في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة للطفولة وهيئة المستشارين - مكتب رئيس مجلس الوزراء، كانون الأول 2011.
35. المخطط الأساسي المتكامل لإدارة النفايات الصلبة في إقليم كردستان، صندوق الأمم المتحدة للطفولة ووزارة البلديات والسياحة - حكومة إقليم كردستان، 2011.
36. الإستراتيجية الوطنية العراقية المتكاملة للطاقة، بوز وشركاه بمشاركة وزارة النفط، وزارة الكهرباء وهيئة المستشارين - مكتب رئيس مجلس الوزراء، بتمويل من مجموعة البنك الدولي (85%) وحكومة العراق (15%).
37. إقليم كردستان، تقييم احتياجات البنية التحتية الاجتماعية - الاقتصادية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط - حكومة إقليم كردستان، 2012.
38. الإستراتيجية الصناعية العراقية لغاية عام 2030، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الصناعة والمعادن، تموز 2013.
39. خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017، وزارة التخطيط، بمساعدة فنية وتمويل جزئي من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 2013.
40. الإستراتيجية البيئية الوطنية وخطة العمل للعراق 2013 - 2017، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووزارة البيئة، 2013.
41. إقليم كردستان العراق 2020: رؤية للمستقبل، وزارة التخطيط - حكومة إقليم كردستان، 2013.
42. إستراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014 - 2030، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة المستشارين - مكتب رئيس مجلس الوزراء، 2014.
43. إستراتيجيتا تطوير القطاع الخاص وإصلاح الخدمة المدنية في إقليم كردستان، مؤسسة راند وحكومة إقليم كردستان، 2014.
44. السياسة الصحية الوطنية لجمهورية العراق 2014 - 2023، منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة للطفولة ووزارة الصحة، 2014.
45. برنامج حكومة العراق 2014 - 2018، أيلول 2014.
46. خطة العمل الوطنية (2014 - 2018) بشأن قرار مجلس الأمن الدولي 1325 (2000) حول النساء، السلام والأمن، منظمة الأمم المتحدة وحكومة العراق، شباط 2014.
47. دراسة المخطط الأساسي لقطاع الموانئ في جمهورية العراق، آيدس المحدودة، نيبون كوي المحدودة واورينتال كلوبل الاستشارية المحدودة، الشركة العامة للموانئ العراق، بتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، كانون الأول 2015.
48. إستراتيجية موارد المياه والأراضي في العراق 2015 - 2035، ائتلاف إي إي سي إل، كونكورد المحدودة، ستوديو غالي إنجينيريا إس بي أي، وزارة الموارد المائية، 2015.
49. إستراتيجية التنوع البيئي العراقية وخطة العمل 2015 - 2020، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووزارة البيئة، 2015.
50. إستراتيجية حماية الأطفال اللاجئين، إقليم كردستان - العراق، مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، 2015.

51. خارطة طريق إصلاح قطاع توزيع الكهرباء في العراق، سي بي سي إس كندا، مجموعة البنك الدولي - الهيئة الاستشارية للبنى التحتية العامة - الخاصة، 2015.
52. خطة التنمية الإستراتيجية لمحافظة أربيل، 2016 - 2018، مشروع التنمية المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط - حكومة إقليم كردستان، بتمويل من الإتحاد الأوربي والوكالة السويدية للتنمية الدولية، 2015.
53. خطة التنمية الإستراتيجية لمحافظة دهوك، 2016 - 2018، مشروع التنمية المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط - حكومة إقليم كردستان، بتمويل من الإتحاد الأوربي والوكالة السويدية للتنمية الدولية، 2015.
54. خطة التنمية الإستراتيجية لمحافظة السليمانية، 2016 - 2018، مشروع التنمية المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط - حكومة إقليم كردستان، بتمويل من الإتحاد الأوربي والوكالة السويدية للتنمية الدولية، 2015.
55. إستراتيجية التنمية الإقليمية لمحافظة البصرة، 2018 - 2022، مشروع التنمية المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة المحلية لمحافظة البصرة، بتمويل من الإتحاد الأوربي، 2017.
56. إستراتيجية التنمية الإقليمية لمحافظة المثنى، 2018 - 2022، مشروع التنمية المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة المحلية لمحافظة المثنى، بتمويل من الإتحاد الأوربي، 2017.
57. إستراتيجية التنمية الإقليمية لمحافظة ميسان، 2018 - 2022، مشروع التنمية المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة المحلية لمحافظة ميسان، بتمويل من الإتحاد الأوربي، 2017.
58. إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في محافظة كربلاء المقدسة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة المحلية لمحافظة كربلاء المقدسة، تشرين الثاني 2017.
59. إستراتيجية تخفيف الفقر في العراق 2018 - 2022، وزارة التخطيط، مجموعة البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، كانون الثاني 2018.
60. إطار إعادة إعمار وتنمية العراق، وثيقة حكومة العراق المقدمة إلى مؤتمر المانحين الدوليين لإعادة إعمار العراق، الكويت، شباط 2018.
61. خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022، وزارة التخطيط، 2018.
62. خطة التعافي الحضري والتنمية المكانية لمدينة الرمادي، مشروع التنمية المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والحكومة المحلية لمحافظة الأنبار، بتمويل من الإتحاد الأوربي، تموز 2018.
63. المراجعة الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية في العراق، منظمة الغذاء والزراعة والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، تشرين الأول 2018
64. الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء في العراق، منظمة الأمم المتحدة وحكومة العراق، كانون الأول 2018.
65. الإطار الإستراتيجي للتنمية الحضرية في المحافظات العراقية - الإستراتيجيات الحضرية للمحافظات: مجموعة المحافظات الجنوبية؛ مجموعة محافظات الزيارات الدينية؛ مجموعة محافظات الوسط، مشروع التنمية المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والحكومات المحلية، بتمويل من الإتحاد الأوربي، 2018.
66. منهاج حكومة العراق 2018 - 2022، تشرين الأول 2018.

67. برنامج حكومة العراق 2018 - 2022، كانون الأول 2018.
68. إستراتيجية تقييم الاحتياجات الإنسانية في العراق 2019، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آيار 2019.
69. إستراتيجية إدماج الإعاقة 2019 - 2021، المنظمة الدولية للهجرة، 2019.
70. إستراتيجية الحماية 2019 - 2021 للفريق الإنساني القطري، منظمة الأمم المتحدة - العراق، 2019.
71. برنامج حكومة العراق 2020، آيار 2020.
72. الورقة البيضاء، مجلس الوزراء، تشرين الأول 2020.
73. الإستراتيجية الوطنية المتكاملة وخطة عمل إدارة الحدود في العراق، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، بتمويل من الإتحاد الأوربي، قي الإعداد.

(*) المهندس همام مسكوني خبير عراقي في التنمية، عمل في حكومة العراق، لاسيما في وزارة الصناعة والمعادن ووزارة الإسكان والإعمار والبلديات والأشغال العامة لـ 32 عاما، وأشغل مناصب متقدمة في السنوات الـ 7 الأخيرة. وبعد تقاعده مبكرا عام 2007، عمل السيد مسكوني بصفة مستشار أقدم واستشاري مع العديد من المنظمات الدولية في العراق وأفغانستان.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى الصدر. 3 شباط / فبراير 2021

شبكة الاقتصاديين العراقيين | Iraqi Economists Network